

**حال القدس 2014**  
**قراءة في مسار الأحداث والمآلات**

إعداد

براءة درزي  
علي إبراهيم

تحرير

هشام يعقوب

إدارة الأبحاث والمعلومات

مؤسسة القدس الدولية

آذار/مارس 2015

## المحتويات

- 2..... بين يدي التقرير .....
- 4..... أولاً: المسجد الأقصى: استحقاقات مؤجلة.....
- 9..... ثانياً: تطور مشروع التهويد في القدس خلال عام 2014.....
- 12..... ثالثاً: الاستيطان في القدس: باقٍ ويتمدد.....
- 15..... رابعاً: الهبة الشعبية في القدس: بين تخبط الاحتلال والابتكار المقاوم.....
- 19..... خامساً: المشهد الإسرائيلي.....
- 21..... سادساً: مواقف اللاعبيين الدوليين.....
- 21..... 1. الولايات المتحدة.....
- 22..... 2. الاتحاد الأوروبي.....
- 23..... سابعاً: التفاعل مع القدس على المستوى العربي والإسلامي.....
- 23..... 1. المستوى الفلسطيني.....
- 23..... أ. السلطة الفلسطينية: من مفاوضات التنازل حتى خيبة الأمم المتحدة.....
- 26..... ب. الفصائل الفلسطينية: بين رتابة الخطاب في القدس وغياب قدرتها التأثيرية.....
- 29..... 2. الأردن.....
- 30..... 3. الدول العربية والإسلامية الأخرى.....
- 32..... ثامناً: أبرز الاتجاهات المتوقعة عام 2015.....
- 34..... التوصيات.....

## حال القدس 2014

### قراءة في مسار الأحداث والمآلات

القدس بين خيبات التنازلات السياسية والهبات الشعبية

#### بين يدي التقرير

تقاطع عام 2014 في القدس مع الأعوام التي سبقت لجهة استمرار الاحتلال في تنفيذ مشروع التهويد الذي يستهدف المدينة وأهلها ومقدساتها، ولكنه افترق عنها في تفجر الحراك الشعبي في النصف الثاني من العام الذي بدأ بالتبلور بعد إحراق مستوطنين الفتى المقدسي محمد أبو خضير في 2014/7/2، ومن ثم العدوان على غزة الذي بدأ في 2014/7/8، وما صاحبه من اعتداءات على المدنيين العزل وهدم أحياء كاملة في القطاع. وهكذا كانت القدس في صدارة المشهد الفلسطيني ليس فقط من بوابة تنفيذ الاحتلال لمشروع التهويد بل أيضاً من بوابة تفعيل الحراك الشعبي ضد الاحتلال بعد مضي 14 عاماً على اندلاع انتفاضة الأقصى.

لم يكن توقف المفاوضات في نيسان/أبريل 2014 لينعكس تغييراً في أداء السلطة الفلسطينية أو ليدفعها إلى العزوف عن نهج التفاوض العبثي، بل إن السلطة تابعت مسلسل التهديد باللجوء إلى المحكمة الجنائية ومجلس الأمن فتمخض تهديدها عن مشروع قرار قدمه الأردن حمل ما حمل من تنازلات بخصوص القدس والأقصى من دون أن يحظى بموافقة المجلس، ومن دون أن توقف "إسرائيل" مخططاتها الاستيطانية أو عمليات التهويد في القدس والأقصى.

أما المصالحة الفلسطينية التي توجت بتوقيع اتفاق الشاطئ في 2014/4/23 فلم تشكل رافعة للعمل السياسي الفلسطيني ولم تثمر أي تغيير في مقاربة موضوع القدس حيث استمر التنازع بين حركتي فتح وحماس، وعجزت حكومة التوافق المؤقتة، التي تأخر تشكيلها، عن تحقيق أدنى مستوى من الاتفاق وظل الخلاف مسيطراً على الساحة الفلسطينية لينهك مكونات الشعب الفلسطيني سواء على المستوى الرسمي أو

الشعبي. وفي موازاة ذلك، فإن غياب الدعم العربي والإسلامي الجدي للقدس توجع عام 2014 بالمساعي إلى وقف الحراك الشعبي في المدينة المحتلة عوضاً عن دعمه واحتضانه.

على المستوى الإسرائيلي الداخلي، شهد الاحتلال عامًا من احتدام الخلافات بين أطراف التحالف الحكومي دفعت رئيس الحكومة إلى إعلان حل الكنيست ومن ثم مصادقة الكنيست على القرار في 2014/12/8 مع إعلان انتخابات تشريعية مبكرة في 2015/3/17. وإذا كان الأقصى حاضرًا في الدعاية الانتخابية لاختيار القوائم الحزبية فإن حضوره بعد إجراء الانتخابات وتشكيل الحكومة سيكون أقوى وأكبر مع إمكانية العودة إلى طرح التقسيم الزمني وتشريع صلاة اليهود في المسجد.

وبعيدًا عن العرج السياسي فإن عام 2014 كان عام المقاومة العسكرية والشعبية مع حضور لافت للقدس التي استهدفت، بما هي أرض محتلة، بصواريخ المقاومة خلال العدوان الإسرائيلي على غزة في تموز/يوليو 2014 كما شهدت حراكًا شعبيًا على شكل مبادرات فردية ومواجهات شبه يومية مع الاحتلال في غير نقطة ساخنة. وتبقى الإشارة إلى أن التنسيق الأمني بين السلطة الفلسطينية والاحتلال، بالإضافة إلى الإجراءات الأمنية التي اتخذتها السلطات الإسرائيلية نجحت نسبيًا في عرقلة الحراك ومنع تمدده إلى الضفة الغربية من دون أن يعني ذلك القضاء على احتمالات اندلاع موجة جديدة من التحركات في كل مرة يتمكن المقدسيون من تجاوز الإجراءات الأمنية التي فرضها الاحتلال.

## أولاً: المسجد الأقصى: استحقاقات مؤجلة

كان الأقصى عام 2014 ساحة صراع وصمود ومواجهة بامتياز فقد استمرت اقتحامات المتطرفين ومحاولات الكنيست تشريع صلاة اليهود فيه كما استهدف الاحتلال بشكل خاص المرابطات وزاد من القيود عليهن علاوة على استهداف المؤسسات العاملة للأقصى

كان عام 2014 عاماً حافلاً على صعيد المسجد الأقصى فتوالت الاقتحامات على مستوى المتطرفين كما على المستوى الرسمي والأمني والديني. وعقدت لجنة الداخلية في الكنيست ما يقارب 15 جلسة للتباحث في "تأمين حق اليهود في الصلاة في جبل المعبد" ودور الشرطة في حماية الاقتحامات وتسهيلها. كما شهد عام 2014 تشكيل لجنة فرعية في الكنيست للنظر في فحص التزام الشرطة بتطبيق قرارات حكومات الاحتلال بشأن الساعات المخصصة لاقتحامات المستوطنين.

وفي ظل استمرار الاقتحامات للمسجد الأقصى، فإن تطورات الهبة الشعبية

في القدس دفع المستويين السياسي والأمني في دولة الاحتلال إلى تقييم ارتباط هذه الهبة بالاقتحامات، ولا سيما منها تلك التي ينفذها بعض أعضاء الكنيست والوزراء. ولذلك كانت التوصيات بوقف الاقتحامات التي يقوم بها بعض أعضاء الكنيست والحكومة حيث إنها تعكس "غباء سياسياً"، وفقاً لوزير الجيش موشيه يعالون.

## الأقصى ساحة صراع وصمود ومواجهة



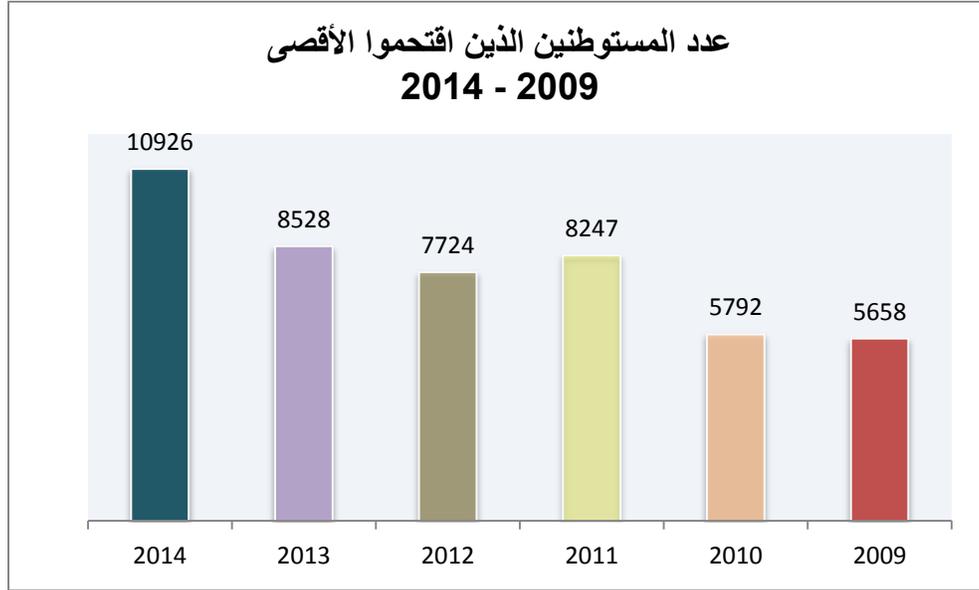
قوات الاحتلال تقتحم الأقصى

يشكل المسجد الأقصى جزءاً ثابتاً في يوميات السياسة الإسرائيلية ما بين الاقتحامات والتصريحات والتحكم بدخول المصلين عبر فرض قيود عمرية وجغرافية على أهل القدس والضفة والقطاع، بالإضافة إلى استهداف النساء بشكل خاص والتضييق عليهن. ولم يخرج الوضع في الأقصى خلال عام 2014 عن هذا الإطار حيث فرض الاحتلال قيوداً عمرية على المصلين ولا سيما أيام

الجمعة، وهو الأمر الذي استمر معظم العام ولم يرفع إلا في 2014/11/14، وذلك لتجنّب صبّ الزيت على نار الحراك الشعبي في المدينة المحتلة والذي كان من أبرز محرّكاته سياسات الاحتلال حيال الأقصى. أمّا قرار الاحتلال السماح لعدد محدود من الغزيين ممن تفوق أعمارهم الستين عامًا بدخول القدس وزيارة الأقصى في 2014/11/5 بمناسبة عيد الأضحى ومن بعد ذلك في أيام الجمعة فيمكن أيضًا قراءته في سياق منع تصاعد الأجواء المشحونة في القطاع ولا سيما بعد عدوان تموز/يوليو وحالة الاحتقان التي خلفها بين الغزيين بسبب التدمير والقتل، علاوة على السياسات الأخرى التي تثبتّها الاحتلال في غزة، ومنها منع الغزيين من زيارة القدس والأقصى منذ عام 2007.

ونظرًا إلى دور المرابطات في التصدي لاقحامات المتطرفين فإن الشرطة ركزت على استهدافهن خلال العام المنصرم عبر منعهنّ من الدخول إلى المسجد والصلاة فيه أو فرض قيود عمرية على النساء واحتجاز هوياتهن قبل دخولهن الأقصى وحملهن على استردادها من مركز شرطة القشلة مع ما يرافق ذلك من تحقيق وتأخير بهدف تثبيط حركة الرباط. علاوة على ذلك، فإن قوات الاحتلال اقتحمت الأقصى غير مرة خلال العام ومن ذلك اقتحام 2014/11/5 حيث وصلت قوات الاحتلال إلى منبر نور الدين واعتدوا على المرابطين بقنابل الصوت وغاز الفلفل واحتجزوا العشرات منهم في المصلّى القبلي.

وفي مقابل استهداف المصلّين والمرابطين ومحاولات عرقلة دخولهم إلى الأقصى، كانت اقتحامات المستوطنين والمتطرفين تسجّل وتيرة مرتفعة مقارنة بالأعوام السابقة. وقد أظهر تقرير لشرطة الاحتلال نشر في كانون ثانٍ/يناير 2015 أن اقتحامات المتطرفين للأقصى عام 2014 ازدادت بنسبة 92% منذ عام 2009 كما تظهر الأرقام في الرسم أدناه.



### الأقصى في الكنيست: هاجس السيادة والتقسيم الزمني



ميري ريغف في الأقصى

في إطار المساعي التي تبذل على المستوى السياسي لإحكام السيطرة على الأقصى، ناقش الكنيست في شباط/فبراير 2014 اقتراحًا يتعلق بوضع المسجد تحت السيادة الإسرائيلية الكاملة لأن ذلك "جزء من السيادة على القدس" وفقًا لعضو الكنيست موشيه فيجلين (ليكود) الذي تقدم بالاقتراح. وعلى الرغم من انتهاء الجلسة من دون التصويت على الاقتراح إلا أن ذلك لا يعني أن

سعي الاحتلال لبسط سيادته على الأقصى طويت صفحته مع انتهاء الجلسة حيث تتكرر التحذيرات من أعمال الصيانة التي يقوم بها موظفو الأوقاف في المسجد ناهيك عن التعرض لسيادة الأوقاف الإسلامية

على المسجد عبر التعرّض بشكل مستمر لموظفي الأوقاف من حراس وسدنة واحتجازهم أو إبعادهم عن المسجد.

وإذ عجزت ميرري ريغف، رئيسة لجنة الداخلية والبيئة، عن السير باتجاه تشريع الاقتحامات وإقرار التقسيم الزمني للأقصى فقد أقرت في آذار/مارس إنشاء لجنة فرعية برئاسة النائب ديفيد تُسور للتحقق من التزام الشرطة بقرار الحكومة لجهة تخصيص ثلاث ساعات ونصف يومياً لاقتحامات المستوطنين. وقدمت اللجنة تقريرها في حزيران/يونيو حيث أوصت بإبقاء الوضع في الأقصى على ما هو عليه مع توسيع صلاحيات قائد الشرطة لجهة التحكم في الدخول إلى المسجد وتنفيذ الاعتقالات.

#### استهداف المؤسسات العاملة للأقصى

لم يتوقف الاحتلال عند حدود استهداف المرابطين ورموز المسجد الأقصى عبر الإبعاد عن المسجد أو حتى عن المنع من دخول القدس المحتلة بل حرصت سلطات الاحتلال خلال العام الماضي على إغلاق عدد من المؤسسات العاملة لأجل الأقصى بحجة ارتباطها بالحركة الإسلامية في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948، والتي تسعى بعض الجهات الإسرائيلية إلى تصنيفها حركة إرهابية. فأغلق الاحتلال في 2014/9/3 مؤسسة عمارة الأقصى في الناصرة (الداخل الفلسطيني المحتل) التي ترعى برنامج مصاطب العلم وتلعب دوراً مهماً في رفد المسجد بالمرابطين، ولا سيما في الصباح حيث تزداد الاقتحامات.

كما استهدف الاحتلال حافلات "مسيرة البيارق" التي تسيّرهما مؤسسة البيارق لإحياء المسجد الأقصى فأقدمت عناصر من قوات الاحتلال والمخابرات على اعتراض حافلة تقل مصليين من منطقة سخنين في 2014/9/24 بعد أن كانت الشرطة احتجزت في 2014/9/8 سائقيين من سائقي الحافلات في منطقة وادي الجوز/الصوانة وجرى التحقيق معهما لساعات طويلة امتدت إلى منتصف الليل.

#### الحراك الشعبي يخطط الأوراق في الأقصى

7 دفع الحراك الشعبي الذي شهدته القدس في النصف الثاني من العام إلى تسليط الضوء على الاقتحامات "الاستفزازية" التي ينفذها عدد من أعضاء الكنيسة وبشكل خاص أوربي أرثوذكس (حزب البيت اليهودي)، وميري

ريغف وتسيبي حوتوفلي وموشيه فيجلين (ليكود). وإزاء تصاعد المواجهات في أحياء القدس المختلفة كانت التوصيات من جهات أمنية بوقف هذه الاقتحامات لما يمكن أن تؤدي إليه من خروج الأمور عن السيطرة. وفي هذا الاتجاه كان موقف وزير الأمن يتسحاق أهرونوفيتش الذي قال بأن "أيًا كان من يحاول تصعيد الأمور في الأقصى من اليمين أو اليسار أو الحركة الإسلامية أو فتح أو المنظمات الإسرائيلية اليمينية، بما في ذلك أعضاء الكنيست، فنحن قادرون على منعهم من دخول الأقصى". وعلى المستوى الأمني، قال قائد شرطة الاحتلال الحنان دانيو في 2014/11/25 إن قرار المدعي العام بالسماح لعضو الكنيست موشيه فيجلين بالدخول إلى الأقصى هو قرار خاطئ حيث إنه "من الخطأ السماح لشخص يعتبر من رموز تغيير الوضع القائم في الأقصى بدخوله".

كما اتصل كل من رئيس الدولة رؤوفين ريفلين ورئيس الحكومة ببعض أعضاء الكنيست لحثهم على تخفيف حدة لهجتهم في ما عني الأقصى. وعلى المستوى الديني دعا حاخام السفارديم الرئيس يتسحاق يوسف اليهود إلى "وقف محاولاتهم لزيارة جبل المعبد" وذلك لاستعادة الهدوء في القدس ليعيد التنكير بأن "اليهود ممنوع عليهم دينيًا الصعود إلى جبل المعبد".

#### نتيهاهو: ما من نية لتغيير الوضع القائم في الأقصى

حاول ننتيهاهو خلال العام الفائت إمساك عصا الأقصى من الوسط فهو من جهة أولى لم يمنع (وهو لا يستطيع أن يمنع) الاقتحامات والتصريحات التي تستهدف الأقصى، حتى تلك التي ينفذها أعضاء الليكود، ومن جهة أخرى لا يستطيع مراقبة هذه التطورات من دون إرسال رسائل "طمأنة"، تحديدًا إلى الجانب الأردني الوصي على الأقصى كجزء من وصايته على المقدسات في المدينة المحتلة ولا يستطيع أن يحتمل تفجر الوضع الأمني في القدس كردة فعل يقوم بها المقدسيون إزاء اقتحامات الأقصى. ولذلك فإن ننتيهاهو كان حريصًا عند كل "مبالغة" في استهداف الأقصى أن يؤكد عدم وجود أي نية لدى الحكومة لتغيير الوضع القائم في الأقصى منذ عام 1967. وهكذا، فقد حاول الموازنة بين أمرين: إفساح المجال أمام المنادين ببناء "المعبد" وفرض السيادة الإسرائيلية على الأقصى وتوسيع الاقتحامات وتشريعها من جهة، وبين ما قد يؤدي

إليه ذلك من ردة فعل على المستوى العربي والإسلامي من جهة أخرى. وهو أكد هذا الأمر في 2014/2/27 عقب مناقشة السيادة على الأقصى في الكنيست، وكذلك في 2014/10/26 خلال اجتماع لمناقشة الظروف الأمنية في القدس المحتلة، وفي 2014/11/6 خلال اتصال هاتفى بملك الأردن.

### ثانياً: تطوّر مشروع التهويد في القدس خلال عام 2014

يعتبر مشروع التهويد في القدس جزءاً لا يتجزأ من المشروع الصهيوني في فلسطين المحتلة، حيث يعمل الاحتلال على إلباس القدس وجهاً يخرج عن الإطار العربي والإسلامي وذلك لتثبيتها عاصمة للدولة العبرية مع ابتلاع الوجود العربي واستيعابه ضمن المحددات الديموغرافية التي تسعى إلى خفض عدد المقدسيين بما يحفظ لها الأغلبية الديموغرافية.

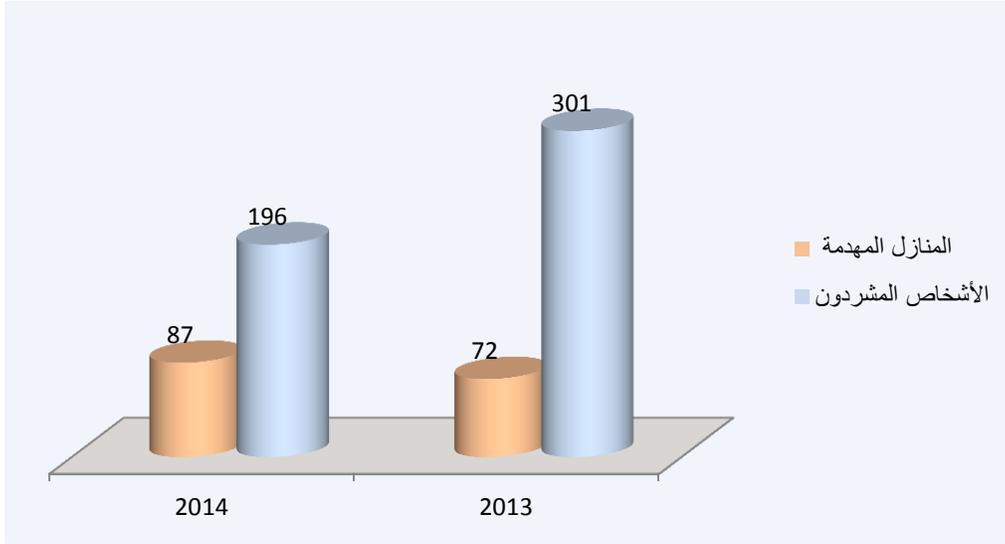
1. وفقاً لأرقام "جمعية حقوق المواطن في إسرائيل" لعام 2014 يعيش حوالي 75.3% من سكان شرق القدس و82.2% من الأطفال في شرق القدس تحت خط الفقر. وتعكس هذه الأرقام سياسة الإفقار التي تعتمدها سلطات الاحتلال من خلال القيود على الاقتصاد المقدسي وجعله تابعاً للاقتصاد الإسرائيلي وفرض الضرائب على التجار وغير ذلك من السياسات.

2. يعاني المسيحيون من سياسات الاحتلال التي تطالهم في حياتهم وعبادتهم ومقدساتهم وحرية تنقلهم. وقد برز خلال العام الماضي منع عدد كبير من المسيحيين من الوصول إلى كنيسة القيامة في البلدة القديمة بالقدس في "سبت النور" في 2014/4/19 حيث نصب الاحتلال الحواجز العسكرية على مداخل البلدة وعرقل دخول المصلين. كما أقدم متطرفون على إضرام النار في كنيسة كاثوليكية في القدس في 2014/5/26 خلال زيارة البابا فرنسيس إلى الأراضي المقدسة في حين خطّ متطرفون عبارات تهدد المسيحيين على جدران الكنيسة الكاثوليكية في وقت سابق للزيارة.

3. هدم المنازل: يعتبر هدم المنازل من السياسات التي تتبناها دولة الاحتلال في القدس للتضييق على المقدسيين وتشريدهم وحملهم على ترك القدس حيث يتم الهدم إما بحجة البناء من دون ترخيص أو ضمن عقوبات جنائية. وقد بلغ عدد المنشآت المهدمة عام 2014 حوالي 214 منشأة تشمل منازل ومتاجر وحظائر مواشي هدمتها جرافات الاحتلال أو ألزمت أصحابها بهدمها بشكل ذاتي. ووفقاً

لتقرير مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة (أوتشا) بلغ عدد المنازل المهتمة عام 2014 حوالي 87 منزلاً ما أدى إلى تشريد 196 فلسطينياً.

### هدم المنازل في القدس



4. الهويات المقدسية أو بطاقات الإقامة الزرقاء: يعتبر سحب الهويات أو بطاقات الإقامة الزرقاء إحدى الوسائل التي تلجأ إليها سلطات الاحتلال للسيطرة على الميزان الديموغرافي في القدس. وقد سحبت منذ عام 1967 حتى 2013 حوالي 14,309 بطاقات منها 241 هوية خلال عامي 2012-2013.

5. الأسر والاعتقال الإداري: بلغ عدد الأسرى المقدسيين عام 2014 نحو 294 أسيراً، كما أعادت سلطات الاحتلال اعتقال 7 من الأسرى المحررين في صفقة وفاء الأحرار عام 2011 وأصدرت بحقهم أحكاماً بالسجن المؤبد.

6. الأطفال المقدسيون: يعاني الأطفال المقدسيون آثار السياسات التي ينتهجها الاحتلال بحقهم حيث يتم اعتقال حوالي ألف طفل في القدس سنوياً فتصدر بحق بعضهم أحكام بالحبس المنزلي ليتحوّل البيت سجناً والأهل سجانين، وليحرم الطفل من التعليم حيث يتمتع عليه مغادرة المنزل إلا لزيارة الطبيب بمرافقة أهله وبإذن من سلطات الاحتلال. واعتقلت سلطات الاحتلال عام 2014 حوالي

1266 طفلاً فلسطينياً، 700 منهم من القدس المحتلة أي ما نسبته 55,3% من مجموع الأطفال المعتقلين.

7. جدار الفصل العازل: أقامت دولة الاحتلال جدار الفصل العازل حول القدس متذرعة باعتبارها أمنية إلا أن واقع التقاف الجدار حول الأحياء المقدسية وتعمد إخراج أحياء عربية وإدخال أحياء يهودية ضمن الحدود التي يرسمها الجدار يؤكد الأهداف الديموغرافية لتشييده. ف "إسرائيل" التي تيقنت أنه من المستحيل خفض نسبة المقدسيين إلى ما دون 22% وفق مخطط 2020 شيّدت الجدار لتخرج بذلك حوالي 125 ألف مقدسي إلى خارج حدود بلدية الاحتلال في للقدس إلى أن يتم اعتماد الجدار كحدود نهائية للمدينة المحتلة مع ما يعنيه ذلك من فصل لها عن امتدادها الجغرافي في الضفة الغربية المحتلة. وبلغ طول الجدار في جزئه الملتف حول القدس ما يقارب 142 كلم، وقد تابع الاحتلال عام 2014 العمل في مقاطع الجدار في الولجة والسواحرة، فيما تمكن ناشطون في أيار/مايو من إحداث ثغرة في الجدار عند حاجز أبو ديس بين العيزرية وأبو ديس للعبور منها إلى حي رأس العمود في أيار/مايو.

8. البنى التحتية وخدمات البلدية: على الرغم من أن البنية التحتية في شرق القدس هي من مسؤولية السلطة القائمة بالاحتلال إلا أنّ البلدية تكاد لا ترصد أكثر من 12% من موازنتها لشرق القدس، فيما يعاني قطاع البنى التحتية من التآكل والانهياب بالإضافة إلى مشكلة انقطاع المياه في أحياء رأس خميس ورأس شحادة وغيرها من الأحياء الواقعة وراء الجدار والتي تتصل بالبلدية من تحمل مسؤوليتها حيالها متذرعة بأسباب أمنية.

### ثالثاً: الاستيطان في القدس: باقٍ ويتمدد

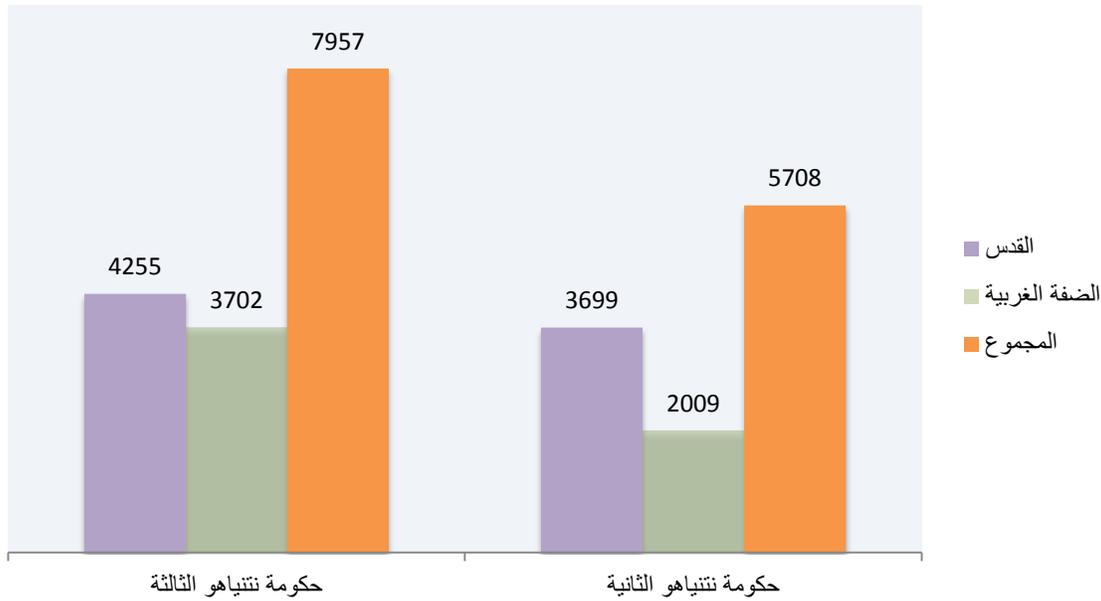
تقدم سلطات الاحتلال الاستيطان في القدس على أنه "جزء من حق اليهود في البناء في أي مكان من عاصمتهم" وجزء لا يتجزأ من السياسة الصهيونية وقد ارتفعت نسبة الاستيطان عام 2014 في الضفة الغربية حوالي 40% فيما تركز معظم النشاط الاستيطاني في القدس المحتلة

يعتبر الاستيطان في القدس، وفي الضفة الغربية بشكل عام، أولوية بالنسبة إلى دولة الاحتلال وهو الأمر الذي كان واضحاً عام 2014 من خلال تمسك نتتياهو وحكومته بالاستيطان كجزء من "حق اليهود في البناء في أي جزء من الدولة العبرية ولا سيما في القدس العاصمة". وفي الوقت الذي يتهم فيه نتتياهو من قبل بعض شركائه في التحالف الحكومي (قبل فرط عقده) بالتجميد الصامت للاستيطان فإن الحكومتين اللتين شكّلتهما وترأسهما ما بين عامي 2009 و2014<sup>1</sup> شهدتا أرقاماً غير مسبوقه على صعيد النشاط الاستيطاني مقارنة بما كان الأمر عليه في عهد غيره من رؤساء حكومات الاحتلال. ووفقاً لتقرير منظمة "السلام الآن" ارتفعت نسبة الاستيطان في الضفة الغربية بما فيها القدس المحتلة 40% عام 2014 فيما تركز معظم النشاط الاستيطاني في القدس المحتلة.

ويظهر الرسم الآتي عدد المناقصات التي طرحت في الضفة الغربية والقدس في عهد حكومتي نتتياهو الثانية والثالثة، وتبدو النسبة أعلى في القدس منها في الضفة كما أنها أعلى خلال عهد الحكومة الثالثة مما كانت عليه في عهد الحكومة الثانية<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> استمرت حكومة نتتياهو الثانية من 2009/3/31 إلى 2013/3/17 فيما شكل حكومته الثالثة في 2013/3/18 وهو يسعى إلى تشكيل حكومة رابعة بعد انتخابات الكنيست المبكرة التي ستجرى في 2015/3/17.  
<sup>2</sup> الأرقام من تقرير لمنظمة السلام نشر بتاريخ 2015/2/23 ويمكن الاطلاع على التقرير كاملاً على الرابط الآتي:  
[http://peacenow.org.il/eng/sites/default/files/ConstructionReport2014Eng\\_0.pdf](http://peacenow.org.il/eng/sites/default/files/ConstructionReport2014Eng_0.pdf)

## العطاءات المطروحة في القدس والضفة الغربية في عهد حكومتي نتياهو الثانية والثالثة (2009-2014)

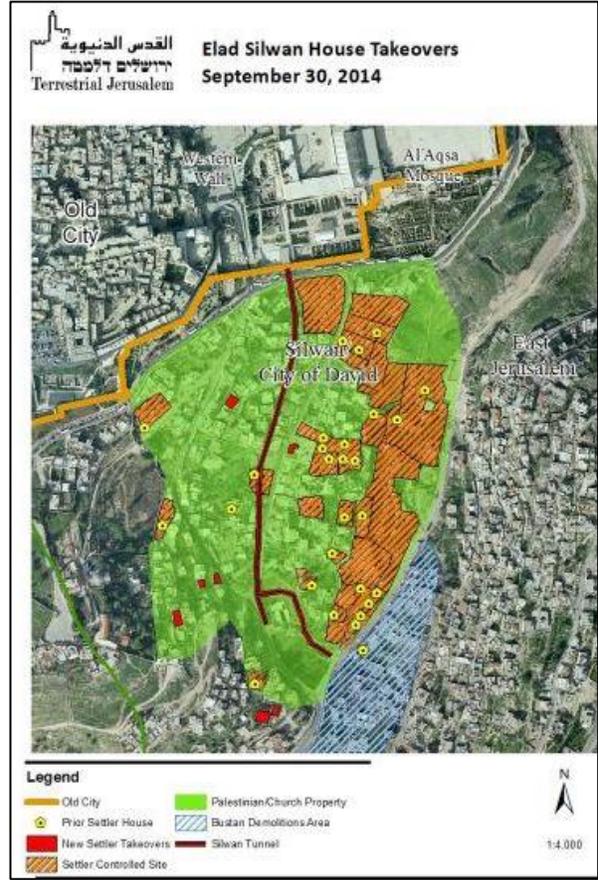
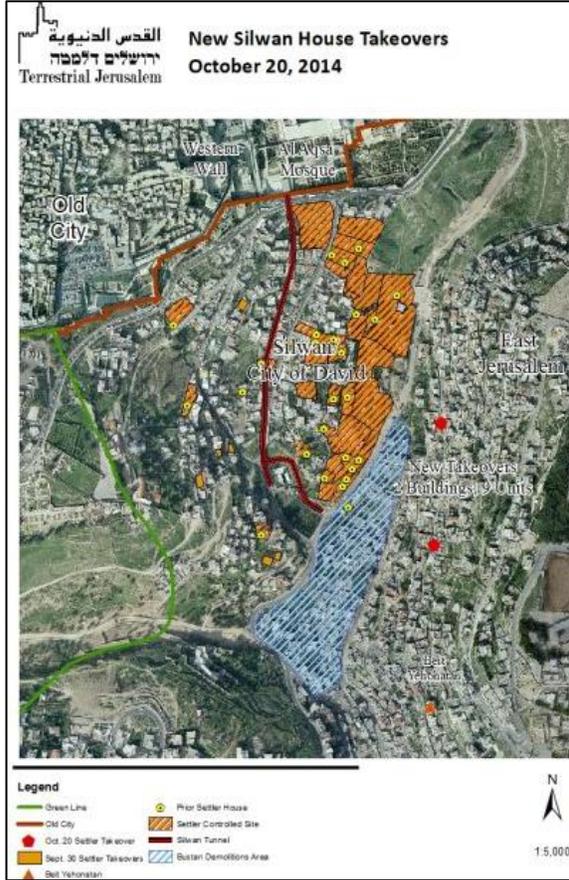


واللافت خلال العام الماضي تدني النشاط الاستيطاني إلى أدنى مستوياته وتوقف الإعلان عن مناقصات جديدة أو المصادقة على وحدات جديدة خلال العدوان على غزة بخلاف ما كان الأمر عليه خلال المفاوضات التي استؤنفت في أواخر تموز/يوليو 2013 وتوقفت في آخر نيسان/أبريل 2014، وهو ما يدل على أن المفاوضات في قاموس الاحتلال لا تعدو كونها مناورة يتمكن خلالها من تثبيت المزيد من الحقائق على الأرض في وقت لا يملك في وجه المقاومة إلا التعاطي مع حقيقة واحدة وهي أن الأمن يتقدم على الاستيطان.

الاستيطان في سلوان: "حق اليهود في السكن حيث يشاءون في القدس، عاصمة الدولة العبرية"

شكل حي سلوان بيئة خصبة للتوسع الاستيطاني ضمن المشروع التهويدي المعد للحي الذي يحتل أهمية خاصة لدى الجمعيات الاستيطانية لقربه من المسجد الأقصى، ويسميه اليهود "مدينة داود". وقد تمكنت

جمعيتا "العاد" و"عطيرت كوهنيم" الاستيطانيتان في شهري أيلول/سبتمبر وتشرين أول/أكتوبر من السيطرة على حوالي 27 وحدة سكنية عبر عقود شراء مشبوهة تمت عبر وسطاء عرب.



الوحدات السكنية التي سيطرت عليها جمعيتا "العاد" و"عطيرت كوهنيم" في حي سلوان

وقد أظهر التعاطي الإسرائيلي الرسمي مع عمليتي الاستيلاء اتفاق اليمين واليسار على "حق اليهود في العيش أينما يشاؤون في القدس" وإن كانت بعض التصريحات اتجهت إلى ضرورة التزام الحذر في هذا الموضوع، وفقاً لما ذهب إليه تسيبي ليفني.

والاستيطان بما هو جزء من عقيدة الدولة الصهيونية فهو يحظى بالدعم الرسمي سواء من ناحية تبني المشاريع الاستيطانية والمصادقة عليها أم تأمين الحماية للمستوطنين. وبالفعل، فقد صادقت لجنة المال في الكنيسة عام 2014 على زيادة بمقدار 20 مليون شيكل (حوالي 5,2 مليون دولار) لتمويل الأمن في

مستوطنات شرق القدس ما يرفع إلى 100 ألف شكيل مجموع ما أنفق العام الماضي على الأمن والحماية في المستوطنات وهو الأمر الذي يعني أن كلفة حماية المستوطن الواحد خلال عام تصل إلى 30 ألف شكيل علماً أن الإنفاق على الأمن في المستوطنات كان 7 مليون شكيل عام 1991 ووصل إلى 51 مليون شكيل عام 2010.

### رابعاً: الهبة الشعبية في القدس: بين تخبط الاحتلال والابتكار المقاوم

#### وحشية الاحتلال، وتغيير المواجهة:

تطوّرت أساليب مواجهة الاحتلال في القدس تطوراً ملحوظاً خلال عام 2014، واستطاع المقدسيون إرباك الاحتلال عبر أنساق المواجهة المختلفة وعلى رأسها العمليات الفردية التي هددت أمن الاحتلال وأخلت بأمنه الداخلي كما تمكنت الهبة الشعبية في القدس، على بساطة "عتادها وعدتها"، من إرسال رسالة شديدة للاحتلال بأن محاولات السيطرة على الأقصى لن تمر من دون عقاب

تطوّرت أساليب مواجهة الاحتلال في مدينة القدس تطوراً ملحوظاً خلال العام المنصرم بعد أن كانت المواجهة محصورة عام 2013 ببعض المواجهات وبناء القرى الرمزية التي أقامتها المقاومة الشعبية في عدد من الأماكن كقرية "باب الكرامة" في بيت إكسا في 2013/1/18 وقرية صمود الزيتون التي أقامها أهالي مخيم شُغاف في 2013/1/22 ورمزية رفض الاحتلال والاستيطان عبرها، إضافةً لبعض نقاط المواجهة المحدودة التي دارت في باحات المسجد الأقصى خلال اقتحامات المتطرفين وجنود الاحتلال لجناباته.

وأمام التلاحق الكبير للأحداث في مدينة القدس، وعلى رأسها المحاولات المحمومة من قبل الاحتلال لتقسيم المسجد الأقصى زمانياً ومكانياً، وتساعد

ونتيجة الاقتحامات بشكل كبير، ومن ثم الاعتداءات على المقدسيين والصورة الوحشية لقتل الطفل محمد أبو خضير، كان عام 2014 متميّزاً في طرق المواجهة وأنساقها. ويمكن تمييز ثلاثة أساليب أساسية استخدمها المقدسيون في الدفاع عن مقدساتهم وعن حياتهم في هذه المدينة المكرومة.

### أنساق المواجهة، والابتكار المقاوم:



شهد عام 2014 تطوراً في أنساق المواجهة مع الاحتلال

- النسق الأول: من خلال ابتكار وسائل تقلقل الاحتلال ويصعب كشف القائمين بها، تستهدف الخدمات في المدينة، كقطع طرق المستوطنين ومحاولة اختراق جدار الفصل العنصري، وتعطيل عربات القطار الخفيف وإلقاء الحجارة عليه بما كبّد الاحتلال خسائر ضخمة قدرت بالملايين.

- النسق الثاني: عبر المواجهات العامة والمناوشات

مع جنود الاحتلال أو المواجهة عن بعد، يستخدم فيها الشبان رشق الحجارة والزجاجات الحارقة وإطلاق الألعاب النارية على مركبات المستوطنين وقوات الاحتلال، هذه المواجهات تحدث في الشوارع والأزقة المحيطة بالمسجد الأقصى المبارك والبلدة القديمة وأحياء القدس الأخرى كجبل المكبر وسلوان وشُعفاط والعيسوية، وقد وصلت نقاط المواجهة في ذروة الهبة الشعبية إلى حوالي 30 نقطة مواجهة في مدينة القدس المحتلة.

ونتيجة لتسارع الأحداث في القدس في الربع الأخير من عام 2014 كانت هذه المواجهات تزداد شدتها بعد تشييع الشهداء الذين سقطوا على يد قوات الاحتلال كتلك التي اندلعت بعد تشييع الطفل محمد سنقرط في 2014/7/9، أو بعيد العمليات الفدائية حيث يعمد الاحتلال للانتقام من أهالي منفذي هذه العمليات فيقتحم الأحياء التي يقطنون بها ويعتقل عدداً من عائلاتهم، كما حدث في سلوان بعد اعتقال شقيق عبد الرحمن الشلودي في 2014/10/22، واندلاع مواجهات عنيفة في بلدة سلوان وعدد آخر من أحياء القدس، أو العملية التي قام بها إبراهيم العكاري في 2014/11/5.

- النسق الثالث: من خلال العمليات الفدائية الفردية، وهو تطور نوعي من نمط المواجهة عن بعد والمواجهة التقليدية، إلى مرحلة الاشتباك المباشر مع جنود الاحتلال والمستوطنين، تَمَثَّلَتْ أبرز أشكالها بعمليات الدهس والطعن.

أريكت هذه العمليات الاحتلال وهددت أمنه الداخلي رغم عزله القدس بالجدار العازل، وقد علّق الرئيس الأسبق لـ الشبابك، آفي ديختر، عن طبيعة هذه العمليات بقوله "أدهم يمكن أن يستيقظ فجأة ويقرر تنفيذ عمل، من دون أن يطلع حتى أقرب الناس إليه"، ولأنها فردية القرار والتخطيط والتنفيذ جعلت من المستحيل بمكان أن يكتشفها الاحتلال وأن يستطيع توقع مكان وزمان حدوثها، وانحصرت ردة فعل الاحتلال بتدابيره القاسية تجاه عائلات منفذي العمليات والتدابير الوحشية بحقهم ومساكنهم والأحياء التي يقطنون بها، لتجسيم أي محاولة لتكرارها.

أهم هذه العمليات تَمَثَّلَتْ في استهداف المستوطنين، حيث أقدم عبد الرحمن الشلودي في 2014/10/22، على دهس مجموعة منهم في إحدى محطات القطار الخفيف في حي الشيخ جراح. وفي 2014/10/29 حاول معتز حجازي قتل الحاخام يهودا غليك لدى خروجه من مركز بيغن في غرب القدس. وغليك هو من أبرز الداعين إلى تشريع اقتحامات الأقصى والإسراع في بناء "المعبد". ولاحقًا في 2014/11/5، أقدم إبراهيم العكاري، من مخيم شعفاط، على دهس مجموعة من المستوطنين أمام إحدى محطات القطار الخفيف في غرب القدس.

### تخبّط الاحتلال تحت وطأة المقاومة:

ساهمت هذه العمليات في وضع معادلة للربح مع الاحتلال، وأعدت صياغة التفكير النمطي حول الإجراءات التي تؤدي لهذا الانفجار المتكرر بدءًا من احتلال المدينة مرورًا بكل تفاصيل مشروع التهويد وليس انتهاءً بالاعتداء على المقدسات، ولا سيما المسجد الأقصى الذي يتعرض



من منزل عبد الرحمن الشلودي بعد أن فجره الاحتلال

لاقتحامات متكررة ساهمت في تأجيج الحراك. وقد هاجم وزير خارجية الاحتلال أفيغدور لبيرمان في 2014/11/6 الوزراء وأعضاء الكنيست الذين اقتحموا الأقصى في الأيام الأخيرة ووصف هذه الخطوات بأنها "غباء سياسي". واعتبر لبيرمان في مقابلة إذاعية أن محاولات بعض النواب والوزراء الوصول إلى الأقصى تقوّض الجهود المبذولة لتهدئة الأجواء في القدس وإعادة الهدوء.

وفي ما خصّ الإجراءات الأمنية، فقد أقرّت الحكومة الإسرائيلية المصغّرة مجموعة من القرارات بعد "عملية الكنيست" في 2014/11/18 أبرزها إقامة حواجز على مداخل الأحياء العربية، وهدم منازل منقّذي العمليات. وبالفعل، أقدمت قوات الاحتلال على تفجير منزل عبد الرحمن الشلودي في 2014/11/19 فيما أمهلت عائلة معتز حجازي 48 ساعة لإخلائه قبل هدمه. كما وافقت المحكمة العليا في 2014/12/31 على قرار هدم منازل محمد جعابيص وإبراهيم العكاري وكلّ من غسان وعدي أبو جمل، هذه الاجراءات بحد ذاتها سبب لتكرار العمليات الفدائية وازدياد النقمة من وجود الاحتلال، فقد أشار معلّق الشؤون العسكريّة في القناة الإسرائيليّة الثانية، روني دانئيل، إلى أنّ ردود الفعل الإسرائيليّة على هذه العمليّات يمكن أن تمثل مسوغاً لتنفيذ عمليات أخرى، وهو دليل على الحالة التي وصل إليها الاحتلال وعدم قدرته على اتخاذ موقف محدد من الهبة الشعبية نتيجة قوة مفاعيلها وآثارها على الساحة المقدسية.

تمكنت الهبة الشعبية في القدس، على بساطة "عتادها وعدتها" وقلة إمكانات المقدسيين، من إرسال رسالة شديدة للاحتلال بأن محاولات قضم المسجد الأقصى والسيطرة عليه، لن تمر من غير عقاب، ومع أن المقاومين في القدس هم شبان تسلحوا بالحجارة والألعاب النارية، ورجال خطت سياراتهم فصولاً في العزة والكرامة، ومرابطات أبين الذلة والخنوع للمحتل، فقد تمكنوا من مواجهة جيش الصهاينة وقطعان مستوطنيه، وأنّ المقدسيين لم يصبوا جزءاً من مشروعه، ولن يكونوا كذلك. كما أخرجوا الدبلوماسية العربية والإسلامية التي حصرت نفسها في زوايا التنديد والاستنكار، محجّمين عن أداء دورهم في الدفاع والمساندة.

### خامساً: المشهد الإسرائيلي

كان على دولة الاحتلال  
خلال عام 2014 مواجهة  
انعكاسات حربها على غزة  
وموجة الحراك الشعبي في  
القدس المحتلة في حين أدى  
الخلافاً بين مكونات  
الحكومة الإسرائيلية إلى فرط  
التحالف والإعلان عن  
انتخابات تشريعية في  
2015/3/17

لم تنحصر ارتدادات العدوان على غزة في الجانب الفلسطيني فقط على الرغم من أن حجم الدمار والقتل كان أكبر في هذا الجانب منها في الجانب الإسرائيلي. فقد أدى العدوان الذي لم يتمكن من تحقيق أي هدف باستثناء قتل المدنيين وهدم منازلهم على رؤوسهم إلى مزيد من التآكل في قوة الردع الإسرائيلية، علاوة على توسيع المقاومة إطار الرد لتدخل القدس، مرة جديدة بعد عدوان عام 2012، ضمن مروحة الأراضي المحتلة التي تستهدفها صواريخ المقاومة. وهكذا ساهمت "إسرائيل"، من حيث لم تقدّر، في إذكاء الحراك الشعبي الذي بدأ يتبلور بعد قتل الفتى المقدسي محمد أبو خضير ومن ثم تطور بالتوازي مع ارتكابه اليومية طيلة مدة العدوان الذي انتهى في 2014/8/26.

وحيال التناظر بين مكونات التحالف الحكومي فإن الحديث عن فرط عقد التحالف وحل الكنيست لم يبقَ أسير التحليلات. فالخلافاً بين نتياهو وكلّ من وزير المال يائير لبيد ووزيرة القضاء تسيبي ليفني توجّه نتياهو بإقالتهم، ومن ثم بالإعلان عن حل الائتلاف الحكومي والدعوة إلى انتخابات جديدة، وقد صادق الكنيست على قرار حلّه في 2014/12/8 وحُدّد 2015/3/17 لإجراء انتخابات تشريعية مبكرة. ولئن كان نتياهو أشار في المؤتمر الصحفي الذي عقده بعد إعلان حل الائتلاف إلى فشل حكومته في المجالات الاقتصادية والاجتماعية فإن ما لم يذكره هو سياساته المتطرفة التي انتهجتها حكومته بحق الفلسطينيين ومنها استمرار الاستيطان في القدس والاعتداءات المتكررة على الأقصى. ومع الإعلان عن انتخابات مبكرة حضر الأقصى ضمن الدعاية الانتخابية للمتنافسين كما الترويج للقدس عاصمة موحدة للدولة العبرية.

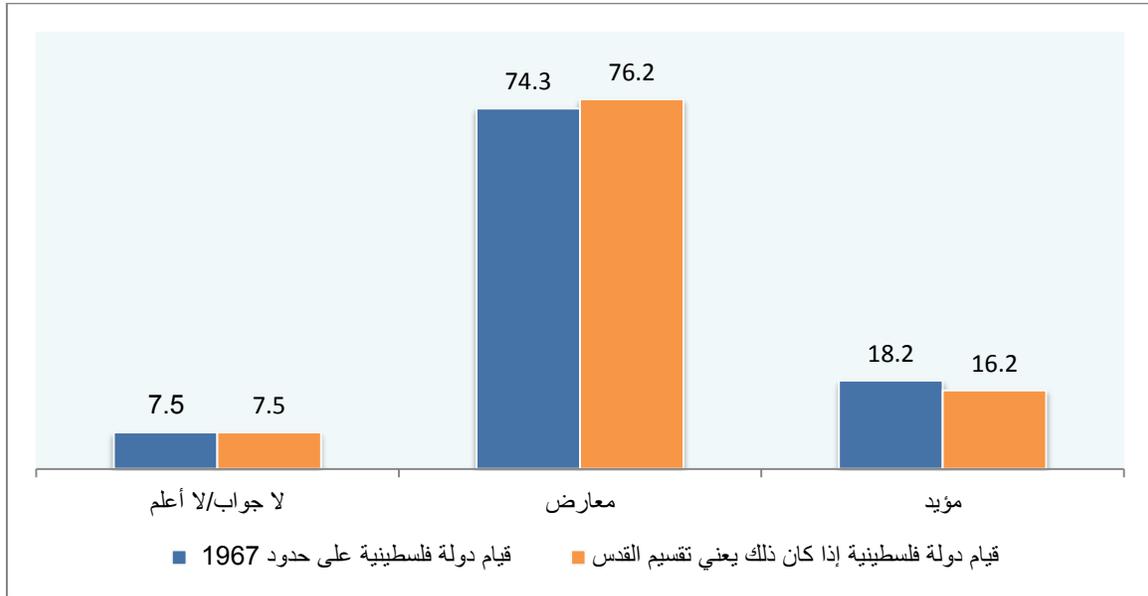
وقد خلط الحراك الشعبي في القدس الأوراق بالنسبة إلى الاحتلال حيث بدا خاسراً ولا سيما على المستويين



استهداف محطات القطار الخفيف

السياسي والأمني. فعلى المستوى الاقتصادي، أدت التحركات الشعبية في القدس إلى خسائر لحقت بشكل خاص بالقطار الخفيف ووصلت إلى عشرات الملايين من الشواكل (حوالي 40 مليون شيكل أي ما يعادل 10.8 مليون دولار من أيلول/سبتمبر إلى تشرين ثانٍ/نوفمبر منها 3 مليون دولار خسائر القطار الخفيف) بالإضافة إلى تعطيل حركة القطارات من بعض المستوطنات وإليها وانخفاض عدد الركاب في شهري تموز/يوليو وآب/أغسطس بنسبة حوالي 20%. أما على المستوى الأمني فقد أدت الهبة الشعبية إلى خلق حالة هلع بين المستوطنين وهو الأمر الذي انعكس في تدني استعمالهم للقطار الخفيف الذي بات هدفاً لإلقاء الحجارة والزجاجات الحارقة على عرباته.

وفي خضم هذه التطورات، أظهر استطلاع لـ "معهد القدس لدراسة الدولة وشؤون الجمهور" أن حوالي 75% من اليهود في "إسرائيل" يعارضون قيام دولة فلسطينية على حدود 1967 مقابل 18% يؤيدون ذلك في حين أن 76% يعارضون قيام دولة فلسطينية إذا كان ذلك يعني تقسيم القدس<sup>3</sup>.



## سادساً: مواقف اللاعبين الدوليين

### 1. الولايات المتحدة

لم ينعكس التوتر بين نتنياهو وأوباما على الدعم الأميركي لدولة الاحتلال. وعلى الرغم من انتقاد الولايات المتحدة للاستيطان إلا أن ذلك لم يقترن بإجراءات عقابية. وفي حين أجل الرئيس الأميركي قانون نقل السفارة الأميركية إلى القدس لم تتمكن المحكمة العليا من حسم قضية إدراج "إسرائيل" على جواز السفر العائد لأميركيين مولودين في القدس لما يتضمنه القرار من إشارات إلى تغيير السياسة الأميركية حيال القدس

على الرغم من توتر العلاقة بين رئيس حكومة الاحتلال والرئيس الأميركي باراك أوباما إلا أن ذلك لم يُخرج الإدارة الأميركية عن سياستها الداعمة لـ "إسرائيل" وإن فرضت بعض ممارسات الاحتلال بيانات شجب واستنكار من أميركا بما تقتضيه ضرورات الظهور بمظهر الحرص على العملية السياسية.

وهكذا لم تبخل الولايات المتحدة في إدانة العمليات الاستيطانية "البارزة" التي تمثلت في الإعلان عن مناقصات أو وحدات استيطانية جديدة نظراً لتأثير ذلك في العملية السياسية، المعطلة أصلاً، وعلى حل الدولتين الذي تتبناه. وبعد النجاح الأميركي في إعادة الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني إلى طاولة المفاوضات في أواخر تموز/يوليو 2013 وانتهاء المحادثات في

نيسان/أبريل 2014 صرّح الموفد الأميركي مارتن إنديك، بما يعكس موقف الرئيس أوباما، بأن اللوم يقع على الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي في انهيار المفاوضات مع اعتقاد الرئيس بأن إعلان "إسرائيل" عن مشاريع استيطانية سمم الأجواء أكثر من أي عامل آخر، وقضى على إمكانية التوصل إلى أي خرق مع الفلسطينيين. وعلى الرغم من ذلك، فإن الكلام عن توجهات أميركية إلى اتخاذ عقوبات ضد "إسرائيل" بسبب مشاريعها الاستيطانية نفته الناطقة باسم الخارجية الأميركية فيما صادق مجلس الشيوخ الأميركي بغالبية كبرى، في كانون أول/ديسمبر 2014، على قرار يقضي بتعزيز العلاقات الأمنية-الاستراتيجية مع "إسرائيل" ويعزز الدعم العسكري الأميركي لها، ولم يلبث مجلس النواب أن صادق على هذا القانون المعروف بـ "قانون الشراكة الاستراتيجية مع إسرائيل" وبغالبية كبرى أيضاً بانتظار مصادقة الرئيس الأميركي على القانون كي يصبح نافذاً.

ولم يخرج الرئيس أوباما عام 2014 عن الإجراء الذي درج على اتخاذه كل الرؤساء الأميركيين منذ عام 1995 والقاضي بتأجيل تنفيذ القانون القاضي بنقل السفارة الأميركية إلى القدس لاعتبارات تتعلق بالمصالح الوطنية للولايات المتحدة. وفي مقابل ذلك، لم تحسم المحكمة العليا القضية المعروفة بـ *Zivotofsky v. Kerry* والتي تنظر في مدى دستورية أن يطلب الكونغرس من وزير الخارجية إدراج "إسرائيل" على جواز سفر أي مواطن أميركي مولود في القدس وذلك خلافاً للسياسة المتبعة حالياً والتي تعطي الرئيس حصراً حق تحديد من يسيطر على القدس. وقد أيد القضاة الليبراليون موقف الحكومة فيما أبدى القضاة المحافظون تعاطفاً مع والدي مناحيم زيفوتوفسكي، وهم أصحاب القضية التي من المتوقع صدور حكم بشأنها في حزيران/يونيو 2015. والحكم في القضية له دلالة خاصة حيث إن الولايات المتحدة لا تسمي القدس عاصمة لـ "إسرائيل" وفي حال إدراجها في جواز السفر فإن ذلك سيعني مخالفة السياسة الأميركية التي تتحاشى الاعتراف بالقاطع بالسيادة الإسرائيلية على القدس.

## 2. الاتحاد الأوروبي

تبدي دول الاتحاد الأوروبي موقفاً أكثر جدية، مقارنة بالولايات المتحدة، حيال سياسة الاستيطان حيث تسعى إلى مقاطعة منتجات المستوطنات. وتمثل التطور الأبرز في تقرير صادر عن البعثات الدبلوماسية في القدس ورام الله انتقد "محاولات مرجعيات دينية وشخصيات سياسية فلسطينية إنكار العلاقة التاريخية بين اليهود وجبل المعبود"

لم يخرج الاتحاد الأوروبي عام 2014 عن الإطار العام لسياسته حيال القدس والأراضي المحتلة عام 1967. ويمكن القول إن الدول الأوروبية، على خلاف الولايات المتحدة، تبدي ميلاً إلى التعاطي الصارم مع موضوع الاستيطان في القدس المحتلة مع التوجه إلى فرض عقوبات عبر مقاطعة البضائع التي تنتج في المستوطنات. وعلى الرغم من التصريحات في هذا الإطار إلا أن عام 2014 انقضى من دون أن يتبلور هذا التطبيق فعلياً على الأرض وإن أحدث تلملاً في الأوساط الإسرائيلية نظراً إلى الخسائر الاقتصادية التي يمكن أن تنتج عن مقاطعة المستوطنات بالإضافة إلى الضرر المعنوي الذي تلحقه هذه المقاطعة على اعتبار استنادها إلى مخالفة "إسرائيل" للقانون الدولي، وهو الأمر الذي تحاول دولة الاحتلال تجنبه.

ولعل التطور الأبرز تمثل في تقرير داخلي صادر في 2014/3/18 عن البعثات الدبلوماسية في القدس ورام الله انتقد بشكل ضمني ما أسماه محاولات مرجعيات دينية وشخصيات سياسية فلسطينية "إنكار العلاقة التاريخية بين اليهود وجبل المعبد (المسمى التلمودي للمسجد الأقصى)" بموازاة التحذير من محاولات "تل أبيب" تغيير الوضع القائم في المسجد الأقصى والتي ستؤدي إلى انفجار الوضع، ليس فقط في فلسطين بل على امتداد العالم العربي والإسلامي.

## سابعاً: التفاعل مع القدس على المستوى العربي والإسلامي

### 1. المستوى الفلسطيني

#### أ. السلطة الفلسطينية: من مفاوضات التنازل حتى خيبة الأمم المتحدة

##### المفاوضات مع الاحتلال، عود على بدء

لم تكن السقطات السياسية التي وقعت فيها السلطة خلال هذا العام قليلة، حيث استؤنفت المفاوضات العنيفة في بدايته واستمرت المماطلة في الانضمام للاتفاقيات الدولية وممارسة نوع من الابتزاز بحق باقي الفصائل الفلسطينية، وصولاً إلى سقطة مشروع إنهاء الاحتلال وما رافق ما سبق من طروحات تفرط بمدينة القدس وتقر الاحتلال بشكل علني حيناً وضمنياً أحياناً أخرى

بعد توقف المفاوضات لأكثر من ثلاث سنوات، عادت السلطة الفلسطينية لطاولة المفاوضات مع الاحتلال برعاية وزير الخارجية الأمريكية جون كيري في النصف الثاني من عام 2013، وبعد جولات مكوكية انتقلت بين واشنطن والقدس المحتلة، وامتداد هذه الاجتماعات حتى الربع الأول من عام 2014، لم تسفر هذه المفاوضات عن أي نتائج تذكر سوى ثلاث دفعات من الأسرى القدامى أفرجت عنهم سلطات الاحتلال ضمن التفاهات مع السلطة، وعلى الرغم من ذلك لم يتم معالجة النقطة الأهم وهي الاستيطان الذي يتغلغل أكثر فأكثر على مدة 9 أشهر من الجلوس على طاولة واحدة.

ومع وصول المفاوضات إلى طريق مسدود بسبب تعنت الطرف الإسرائيلي وقّعت حركتنا فتح وحماس في 2014/4/23 اتفاق مصالحة عرف بـ "اتفاق الشاطئ"، وبعد يوم من اتفاق المصالحة أعلن الاحتلال فرض عقوبات اقتصادية ضد السلطة الفلسطينية، وتعليق المفاوضات.



وقد كانت هذه الجولة الأخيرة من المفاوضات دليلاً على عدم جدواها، وعدم استطاعة الطرف الفلسطيني تحقيق أي مكاسب تذكر على أرض الواقع، إضافةً إلى أن الاحتلال لم يكن جاداً في أي طرح قدّم خلال هذه المدة، وهو ما صرّح به الجنرال بالاحتياط المحلل السياسي شاؤول أريئلي عندما أشار إلى "عدم جدية حكومة بنيامين نتنياهو بتعاملها مع التسوية وغير راغبة بتسوية مع الفلسطينيين وتريد الاحتفاظ بالصفة الغربية".

### الاحتلال يمرر خطته على طاولة المفاوضات

حول المطالب التي أراد الاحتلال تمريرها خلال المفاوضات كشف صائب عريقات كبير المفاوضين الفلسطينيين لصحيفة القدس المقدسية، عن ظروف الاحتلال خلال المفاوضات التي كانت ترمي لإسقاط مجمل الحقوق الفلسطينية ومن ضمنها حق العودة، وفي ملف القدس طرح الاحتلال تقسيم المدينة على أساس السكان ف "الاحياء العربية تتبع لدولة فلسطين والمستوطنات الإسرائيلية لدولة إسرائيل"، وفي ما يخص المسجد الأقصى المبارك أراد الاحتلال "بناء كنيس يهودي فيه وتكون السيادة مشتركة، على أن يكون حائط البراق تحت السيادة الإسرائيلية" بحسب عريقات.

وأمام عبثية المفاوضات والاستسلام لإرادة الاحتلال الرامية لنزع آخر الحقوق في القدس وفلسطين، لا يمكننا إلا إعادة طرح السؤال ذاته، ما هي جدوى المفاوضات؟ وهل أصبحت أداة يطبق فيها الاحتلال خطته في تهويد القدس ومقدساتها، بموافقة السلطة الفلسطينية؟ وهل متابعة السلطة للمفاوضات مع ارتفاع سقف مطالب الاحتلال ينذر ولو بموافقة ضمنية على هذه المطالب أو مجاراتها على أقل تقدير؟

ولكن المؤشرات تفيد بإمكانية العودة مجدداً لهذه المفاوضات، فبعد التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار مع الاحتلال في قطاع غزة، صرّح الرئيس محمود عباس "إن الفلسطينيين لن يقبلوا بعد اليوم الدخول في مفاوضات غائمة مع إسرائيل"، مضيفاً أنه "سيضع رؤية لحل القضية الفلسطينية"، وفي بداية عام 2015 خرجت له تصريحات جديدة "إننا كفلسطينيين نؤمن أن الطريق الوحيد للسلام هو من خلال المفاوضات، وعندما نطلب الاعتراف من أي دولة بفلسطين أو أن تدعمنا في مجلس الأمن، فنحن لا نريدها أن تعادي إسرائيل بل أن تبقي على علاقاتها معنا".

## حراك المحافل الدولية بين المشروع والتطبيق



لم يمر مشروع إنهاء الاحتلال في مجلس الأمن على الرغم من التنازلات الفلسطينية التي تضمنتها

انتهى عام 2014 والسلطة الفلسطينية تفعل حراكاً مشهوداً في المحافل الدولية، فقد قدمت مشروعاً تحت مسمى "إنهاء الاحتلال" للأمم المتحدة عبر الأردن، ممثلة الكتلة العربية، كما وقّع رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس في 2014/12/31 على أوراق الانضمام إلى اتفاقية روما للمحكمة الجنائية الدولية وإلى نحو عشرين منظمة واتفاقية دولية أخرى، ولكن سبر أغوار كل ملف على حدة يظهر إشكاليات كبيرة في التوقيت والمضمون.

تقاطعت المفاوضات مع إمكانية انضمام فلسطين للمعاهدات الدولية وعلى رأسها اتفاقية روما، وبالتوقيع على طلب الانضمام إلى الاتفاقية، تصبح فلسطين عضواً في محكمة لاهاي بالإضافة إلى 15 اتفاقية دولية أخرى، وجاء التوقيع في ختام هذا العام بعد ماطلة كبيرة من قبل السلطة الفلسطينية، امتدت على مدار هذا العام من المفاوضات والحرب على غزة وصولاً لمشروع إنهاء الاحتلال، ويشير مراقبون بأن السلطة الفلسطينية وقعت هذه الأوراق بعد الخيبات السياسية المتتالية التي واجهتها وخروجها خاوية اليدين من أي مكاسب سياسية تذكر، وبعد التوقيع سيتمكن الفلسطينيون - نظرياً - من ملاحقة المسؤولين الإسرائيليين بتهمة ارتكاب "جرائم حرب"، والواقع أن القوانين والمعاهدات والاتفاقيات الدولية لم يكن لها أي دور فاعل في وضع حدٍّ للاحتلال والعدوان والاستيطان، منذ احتلال القدس حتى يومنا الحاضر.

## ضبابية مدينة القدس في مشروع إنهاء الاحتلال

وفي التوقيت نفسه قدّم مشروع "إنهاء الاحتلال" الذي وضع عامين لتطبيق حل الدولتين، وقد تضمن تنازلات كبيرة وتفريطاً في القدس التي تشكّل أحد أهم ثوابت الأمتين العربية والإسلامية، إضافةً لتشريع وجود الاحتلال في المدينة وتسليمها له بشقيها الشرقي والغربي بناءً على كونها عاصمةً نهائيةً للدولتين كما ينص القرار. كما تضمّن النص حق حرية العبادة والذي يستفيد منه الاحتلال على أثر محاولاته المحمومة قضم

أجزاء من المسجد الأقصى وتشريع وجوده فيه من خلال المفاوضات أو الاقتحامات والأمر الواقع. يضاف إلى ما سبق صيغة القرار الفضاضة التي تسمح للاحتلال بتفسيرات وتأويلات تصب في مصلحته وتنفيذ مخططاته، كل ذلك عدا عن التفرد في صياغة القرار وعدم إشراك بقية المكونات الوطنية الفلسطينية في صياغته وإقراره، مع علامات الاستفهام الكبيرة حول مشاركة بعض الدول الغربية في وضع عدد من التعديلات عليه.

لا يمكن تغيير الواقع السياسي للسلطة والغرق في تفاصيل التفاوض والقرارات الهزيلة، إلا بتحويل الاحتلال لإجراء خاسر دائماً يستنزف مقدرات دولة الاحتلال، عبر تصعيد كل أشكال المقاومة والمواجهة التي أثمرت أكثر بكثير من العنت السياسي الحاصل، وبسط سيادة فلسطينية حقيقية على الأرض بمعزل عن إرادة الاحتلال ومشاريعه، مع بناء استراتيجية شاملة يأخذ كل مكون من البيت الفلسطيني دوره فيها وتتكامل الأدوار. ليقطف الذراع السياسي ما عجز المقاوم عن جنيته، ولتحقق المقاومة البعد العملي والقوة الضاغطة على الاحتلال في الميدان.

### ب. الفصائل الفلسطينية: بين رتابة الخطاب في القدس وغياب قدرتها التأثيرية

تراوح خطاب الفصائل خلال 2014 بين رتابة الخطاب وارتفاع الأداء المقاوم الذي أعاد القدس لساحة المواجهة خلال الحرب على غزة، ولكن الهبة الشعبية أظهرت ما فعلته سنوات الحصار والتضييق والتنسيق الأمني وأدت لإضعاف هذه الفصائل وتبديد قدرتها التنظيمية على العمل المقاوم

أعوام القدس متشابهة يحمل كل منها أحداثاً طارئة وتطورات جديدة وترتفع الخطورة على المدينة أكثر وأكثر، لذا حمل عام 2014 تطورات متسارعة ألقت بظلالها على واقع المدينة المحتلة وعلى الفصائل الفلسطينية، التي خاضت في منتصف العام معركة شرسة جداً في قطاع غزة أعادت خلط الأوراق ودفعت بشكل أو بآخر تصاعد المقاومة الشعبية في القدس، وتطور العمليات الفدائية الفردية التي صبغت الهبة خلال الربع الأخير من عام 2014، وسنرصدها تفاعل الفصائل مع الأحداث التي تجري في المدينة وكيف تناولت القدس خلال هذا العام في الخطاب والمبادرة والدعم.

### الفصائل تستلم خطاب السلطة:

غلب على خطاب الفصائل خلال النصف الأول من العام المنصرم الرتابة ذاتها التي تصطبغ بها خطابات السلطة، فهي تستنكر الاعتداءات التي تحدث بحق المسجد الأقصى المبارك والمدينة المحتلة، عبر تكرار السياقات ذاتها بصرف النظر عن طبيعة الاعتداءات التي تتعرض لها القدس، وتدعو بشكل دائم الأطراف الأخرى المحلية كانت أم الدولية وعلى رأسها الأمم المتحدة ومجلس الأمن، للقيام بردات فعل تجاه الأحداث الجارية، وما يميز خطاباتهما عن تلك الخاصة بالسلطة هو الالتزام بالخط المقاوم والإشارة إليه كطريقة وحيدة لحماية المدينة ومواجهة التهويد المحموم من قبل الاحتلال.

### حرب غزة أعادت القدس في الخطاب مع قصور في التطبيق:

لا شك في أنّ حرب غزة التي امتدت من 2014/7/8 إلى 2014/8/26 كانت عاملاً متفجراً ألقى بظلاله على ما يحدث في المدينة المحتلة وهي التي أخرجت شرارات الحرب المبكرة مع استشهاد الفتى محمد أبو خضير في 2014/7/2، فقد حضرت القدس في مجمل خطابات المقاومة التي ركزت على أهمية المدينة وموقعها، ولكنها خطابات تدور في فلك العموميات من دون تقديم توجيهات ولا مقترحات لمواجهة الواقع، ويصل بعضها لاستخدام القدس كلازمة مكررة في خطاباتهما مع إهمال أبعاد الصراع المتنوعة مع الاحتلال والأوجه التي يعمل عليها لتغيير الواقع وتزييف التاريخ وتهويد المقدسات.

وقد استهدفت الفصائل الفلسطينية بصواريخها أهدافاً إسرائيلية في مدينة القدس خلال العدوان على غزة، بما حمل رسالة للاحتلال بأن المدينة هي محور المقاومة والمواجهة، ولكنها كانت رسالة محدودة في ظل الحرب الشاملة التي كانت تخوضها الفصائل، والوحشية الكبيرة التي مارسها الاحتلال بحق المدنيين العزل، وبعد انتهاء الحرب وتطبيق وقف إطلاق النار، دخلت الفصائل في دوامة إعادة الإعمار والمساومات السياسية إضافة للضغوط المعيشية الهائلة، فخفت حضور القدس في خطابها حتى استعرت الهبة الشعبية والتطور النوعي الذي طال المقاومة الفردية في مدينة القدس.

### العمليات الفردية بتيمة والفصائل تتبني تنفيذها:

إن الامتحان الأصعب الذي مرّت به الفصائل خلال العام المنصرم هي الهبة الشعبية في القدس، فعلى مدار السنوات الماضية ونتيجة لأسباب متعددة على رأسها ضغوطات الاحتلال والاعتقالات التي تقوم بها أجهزته بحق عناصر هذه الفصائل إضافةً للجدار العازل والتنسيق الأمني مع السلطة الفلسطينية، لم يعد لهذه الفصائل وجود تنظيمي مؤثر وفاعل سوى ما يمتلكه بعضها من قدرة على الحشد والرباط في المسجد الأقصى.

وأمام تطور أنساق المواجهة وتصاعد العمليات الفردية، باركت الفصائل الفلسطينية هذه العمليات ولكن لم تستطع الإعلان عن مسؤوليتها عنها بشكل مباشر، بل تبنت منفذ العملية كعنصر منضو تحت جناحها، فبعيد عملية الشهيد معتز حجازي الذي أطلق النار على الحاخام المتطرف يهودا غليك، واغتياله على يد قوات الاحتلال في 2014/10/30 نعت حركة الجهاد الشهيد في بيان صحفي لها مشيرة إلى أنه أحد نشطائها، وأضافت: "كل سياسات القمع والإرهاب التي تمارسها سلطات الاحتلال لن نتثينا عن مواصلة طريق المقاومة والجهاد وملاحقة كل مجرمي الحرب الصهاينة والمتطرفين الذين يخططون لهدم الأقصى وبناء الهيكل المزعوم"، كما قال القيادي في الحركة خالد البطش "إن رد معتز حجازي هو رد الجهاد الإسلامي الطبيعي على ما يجري في القدس".

في الدائرة ذاتها تبنت حركة حماس الشهيد إبراهيم عكاري منفذ عملية الدهس في الشيخ جراح في 2014/11/5، وقالت في بيانها إن العملية "رد طبيعي على جرائم الاحتلال في الأقصى". كما علق المتحدث الرسمي باسم حركة حماس، سامي أبو زهري باقتضاب على العملية: "العملية مؤشر على أن الأوضاع مهيأة للانفجار في ظل استمرار جرائم الاحتلال"، مكتفياً بدعوة أبناء الشعب الفلسطيني إلى "حماية الأقصى بكل ما أوتوا من قوة".

هذا التبني المحدود تكرر بعد عملية الكنيس التي نفذها غسان أبو جمل وعدي أبو جمل في 2014/11/18، فقد باركت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين العملية، وقالت إن تنفيذها ينتمي إلى الجبهة، كما وضعت العملية في السياق نفسه من رد فعل المقدسيين على الاحتلال وجرائمه المتتالية في المدينة.

### الفصائل بين قمع الاحتلال وتنسيق السلطة:

ردات الفعل الفردية التي واجهت القمع المتواصل من قبل الاحتلال وسياساته المتطرفة على المسجد الأقصى وعلى الإنسان المقدسي بكل ما يعانیه من أزمات وجودية وحياتية، بقيت يتيمة منفردة من غير إطار فصائلي يستطيع تنظيمها أو تبنيها وهو جانب أشرنا إليه في فصل الهبة الشعبية، بأن الطبيعة الفردية لها ساهمت في عدم استطاعة الاحتلال توقع أو الكشف عنها مبكراً، بل كانت مفاجأة له في كل مرة تتكرر فيها، كما لم تستطع الفصائل سوى الاعتراف بمنفذي العملية. وتعاني الأطر التنظيمية لهذه الفصائل بشكل كبير من ضغوط مزدوجة من الاحتلال والسلطة، فالأولى تعنقل كوادر الفصائل، والثانية تساهم من خلال التنسيق الأمني في حصار أي خطوات لمواجهة الاحتلال عبر إجهاد الحراك الشعبي التي تحاول الفصائل تنظيمه أو الفردي عبر حملات اعتقال شبه يومية في الضفة.

## 2. الأردن



اجتماع ثلاثي في الأردن لمناقشة سبل "وقف التوتر" في القدس

شهد عام 2014 الذكرى العشرين لتوقيع اتفاقية السلام بين الأردن ودولة الاحتلال (اتفاقية وادي عربة) وهي الاتفاقية التي عززت التعاون الأمني بين الجانبين في حين نصت في البند الثاني من المادة التاسعة على أن تحترم "إسرائيل" الدور الحالي الخاص للمملكة الأردنية الهاشمية في الأماكن الإسلامية المقدسة في القدس، وعلى أن تعطي "إسرائيل" أولوية كبرى للدور الأردني التاريخي في

هذه الأماكن عند انعقاد مفاوضات الوضع النهائي. وعلى الرغم من استمرار مشروع التهويد في القدس

والاعتداءات المتكررة على الأقصى فإن أي مراجعة للمعاهدة وأي تقييم للتعاون الأمني والعلاقات الدبلوماسية لم يصدر عن الجانب الأردني، كما استمرت المباحثات بين الأردن ودولة الاحتلال بخصوص اتفاقية استيراد الغاز من "إسرائيل".

وبدلاً من توفير مناخ حاضن للحراك الشعبي في القدس فقد اجتمع ملك الأردن مع كل من وزير الخارجية الأميركي جون كيري ورئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو في 11/12/2014 لمناقشة سبل "وقف التوتر في القدس". وقد استدعى الأردن سفيره في "تل أبيب" في تشرين ثانٍ/نوفمبر 2014 ثم ما لبث في أعلن في 2/2/2015 قراراً بعودة السفير الأردني إلى ممارسة عمله وذلك على الرغم من استمرار الاعتداءات الإسرائيلية على الأقصى. وقد وصف نتياهو القرار الأردني بـ "الخطوة المهمة التي تعكس المصالح المشتركة بين الأردن وإسرائيل وفي مقدمتها الأمن، والاستقرار، والسلام".

### 3. الدول العربية والإسلامية الأخرى

في الوقت الذي تعجز فيه الدول العربية والإسلامية عن اتخاذ موقف عملي داعم للقدس والأقصى لا يتورع بعض هذه الدول عن التطبيع مع الاحتلال سواء تحت عنوان التنسيق والتعاون الأمني أو العلاقات الدبلوماسية أو الضرورات التي تفرضها المؤتمرات أو التبادل التجاري والمصالح الاقتصادية.

وفي هذا الإطار، رُصدت تصريحات عديدة لمسؤولين إسرائيليين تفصح عن لقاءات وتعاون بين "إسرائيل" ودول عربية وإسلامية لمواجهة التحديات المشتركة، لا سيما "التطرف" و"حركات المقاومة" والحراك الشعبي في القدس. وفي هذا السياق، كشف وزير الخارجية الإسرائيلي أفينغدرو لبيرمان عن تعاون أمني بين "إسرائيل" والسعودية. وبمعزل عن صحة التصريحات الإسرائيلية، فإن ردود ومواقف الحكومات التي المحت إليها التصريحات الإسرائيلية تبدو مؤشراً مريباً على السياسات المشبوهة لتلك الدول، حيث لم تصدر تصريحات قاطعة وكافية لنفي المزاعم الإسرائيلية، كما أن مواقف تلك الدول من الحرب على غزة، ومن الهبة الشعبية في القدس تزيد من علامات الاستفهام والريبة. فهذه الدول لم تحتضن الحراك الشعبي في القدس حيث كشف رئيس الدائرة السياسية والأمنية في وزارة جيش الاحتلال عن تدخل دول عربية لوقف "التحريض"



على التظاهر في القدس والأقصى، كما أنها لم تكتفِ بالصمت إزاء العدوان على غزة، بل أسهمت موافقها المتخاذلة عموماً في إعطاء الضوء الأخضر للاحتلال الإسرائيلي ليستمر في القتل والتدمير واستهداف المقاومة.

## ثامناً: أبرز الاتجاهات المتوقعة عام 2015

لا يمكن النظر إلى احتمالات تطور مشروع التهويد في القدس والأقصى عام 2015 بمعزل عن الأعوام التي سبقت والتي شهدت تصاعداً في وتيرة الخطاب الإسرائيلي المتطرف الساعي إلى ابتلاع القدس بكليتها. كما أن عام 2015 مؤهل لأن يشهد تطورات مهمة خصوصاً بعد انتخابات الكنيست في آذار/مارس والحكومة التي سيتم تشكيلها.

وعلى ذلك يمكن القول إن المشهد المقدسي عام 2015 يتجه إلى ما يأتي:

1. على الرغم من التهذئة النسبية التي شهدتها الربع الأخير من عام 2014 على صعيد مرتبط بالمسجد الأقصى إلا أن ذلك يمكن قراءته كجزء من التهذئة المطلوبة إسرائيليًا لضمان الانتهاء من انتخابات الكنيست في آذار/مارس من دون أن تخرج الأمور عن السيطرة. ولكن مرحلة ما بعد الانتخابات ستكون بمثابة انطلاقة جديدة لداعمي الاقتحامات ولبناء "المعبد" خصوصاً مع عدم التمكن من حسم مشروع التقسيم الزمني.
2. تمكن الاحتلال عبر مجموعة من الإجراءات الأمنية التي اتخذها في القدس من تقليص المواجهات التي شهدتها مناطق القدس وأحيائها المختلفة، كما أن العمليات الفردية التي ارتفعت وتيرتها في شهري تشرين أول/أكتوبر وتشرين ثانٍ/نوفمبر عادت وانخفضت مع شهر كانون أول/ديسمبر من دون أن تنتهي الأسباب الداعية إلى هذا الحراك، والمتعلقة بالاحتلال وسياساته التي يمارسها بحق المقدسيين والمقدسات. ونظرًا إلى حالة القلق التي ولدتها هذه الهبة لدى الطرف الإسرائيلي مقابل حالة الشعور بالانتصار لدى الطرف المقدسي يمكن القول إن الحراك لن يتوقف وسيستجلى على شكل تحركات ضد الاحتلال عندما تسنح الظروف المباشرة باعتبار أن الظروف الموضوعية أي الاحتلال لا تزال قائمة.
3. على الرغم من توقف المفاوضات بعد أن اختبرت السلطة عبثية هذا المسار طالما لم يكن مشفوعًا بعناصر القوة وعلى الرغم من توجه السلطة إلى المؤسسات الدولية ومنها محكمة الجنايات الدولية بعد فشل تمرير مشروع إنهاء الاحتلال في مجلس الأمن، إلا أنه ليس من المستبعد عودة القيادة الفلسطينية



إلى المفاوضات خصوصاً أن الدول الأوروبية وكذا الولايات المتحدة تدفع بهذا الاتجاه بالإضافة إلى أن  
تأييد الرباعية الدولية لمسار المفاوضات بما هو "الحل" الذي يمكن أن يجعلهم في حلٍّ من تحرك جدي تجاه  
اتخاذ موقف حاسم من الاحتلال.

## التوصيات:

- أمام فشل خيار المفاوضات وعدم قدرة السلطة الفلسطينية على وقف مسلسل التنازل عدا عن الوقوف في وجه الاحتلال، ندعو السلطة لعدم العودة لطاولة المفاوضات التي تلوح بها بها قيادة السلطة في الآونة الأخيرة، كما عليها أخذ موقف واضح تُراجع من خلاله مشروع "إنهاء الاحتلال" الذي قدّم للأمم المتحدة، وما يحمله من مضامين غائمة تصب في مصلحة الاحتلال خصوصاً البند المتعلق بمدينة القدس. كما ندعوها للاستفادة من الانضمام للاتفاقيات الدولية وملاحقة الاحتلال أمام المحاكم الدولية بعد جرائم الحرب التي يرتكبها بحق الأرض والإنسان والمقدسات. كما أن السلطة مطالبة بإطلاق يد المقاومة في الضفة الغربية ووقف التنسيق الأمني مع الاحتلال.
- إنّ الفصائل الفلسطينية هي الامتداد الأكثر اتصالاً بالشارع داخل فلسطين أو في اللجوء، وهي معنية بتعزيز حضور القدس في خطابها السياسي وتفاعلاتها الإعلامية والجماهيرية، وجعل القدس حاضرة في مشاريعها واستراتيجيتها المستقبلية، كما على الفصائل الوقوف بجانب أهل القدس والـ 48 في المعركة التي يخوضونها مع الاحتلال في دعم ميداني عملي، إضافةً إلى دعم وتثبيت أسر وعوائل منفعدي العمليات الفردية خاصةً وأهل القدس بشكل عام. والمطلوب من الفصائل أيضاً تقييم أدائها خلال الهبة الشعبية واكتشاف مواطن الضعف والخلل حيث بدا غيابها واضحاً، والسعي لبناء هياكلها وتفعيلها في القدس. يضاف إلى ذلك ضرورة إعادة الاعتبار للمشروع المقاوم بعد الانتصار الذي تم تحقيقه في غزة مؤخراً، وتدعيم البيت الفلسطيني بالوحدة الحقيقية والشراكة بما يعزز أركان البيت الداخلي الفلسطيني ويمنع تآكله وانهاره.
- لأنّ المملكة الأردنية الهاشمية هي الوصي على المقدسات في مدينة القدس، وهي ممثلة المجموعة العربية في مجلس الأمن، عليها القيام بخطوات عملية لكفّ يد الاحتلال عن ممارساته الوحشية وأطماعه الهائلة، والقيام بخطوات أكثر فاعلية من سحب السفير، تواجه به الاحتلال الذي يرغب في نزع سيادتها على المقدسات الإسلامية والمسيحية في المدينة.

- إن التضحيات الهائلة التي قدمها المقدسيون وما زالوا يقدمونها وصور المواجهة التي تبدأ بالرباط في المسجد الأقصى ولا تنتهي إلا بالعمليات الفردية البطولية التي ترعب الاحتلال وتقلق أمنه، تملّي علينا إكبار بطولة أهل القدس ومن يسانداهم من أهل الـ 48، وما يقومون به نيابةً عن الأمتين العربية والإسلامية وهم في ضنك العيش وشدة التضيق من المحتل، فهم يحتاجون منا إلى دعم أكبر ومناصرة لا تقف عند بيانات الشكر والتأييد، بل يجب أن نلامس بمشاريعنا حياتهم اليومية التي يتهدد وجودها الاحتلال في أقصى صور العنصرية .
- تتحمل الدول جمعاء مسؤولية إنسانية لما يجري في القدس، فبعد الاعتراف بفلسطين من قبل عدد من الدول الغربية ننتظر منها حصاراً للاحتلال أكبر في المحافل الدولية، وتفعيلاً للحراك الشعبي في هذه الدول التي أبدت تفاعلاً هائلاً إبان الحرب على غزة. كما على الدول العربية والإسلامية مسؤولية أساسية، ومن المهم لها وضع استراتيجية شاملة لدعم القدس وصمودها، ضمن رؤية شاملة تواجه فيه الاحتلال وتدعم المقدسيين في أماكنهم، وتساهم في تغيير ميزان القوة في المدينة.
- لأن معركة تحرير القدس لا تقف عند أهلها فقط، ولأنها معركة هوية وواقع وتاريخ على الشعوب العربية والإسلامية وضع القدس في صلب أعمالها، لأنها تمثل جزءاً من تاريخ وحاضر ومستقبل هذه الشعوب، وعدم حصر التعامل مع قضية القدس بصفتها ملفاً من القضية الفلسطينية، بل هي قضية كل عربي ومسلم.
- في ظلّ التقاعس العربي والإسلامي على المستوى الرسمي، يصبح التعويل على الأحزاب والمؤسسات والقوى المؤثرة في مجتمعاتنا كبيراً جداً. إنّ هذه الجهات مطالبة بتبني خطاب الوحدة وجمع الجهود على الأهداف السامية للأمة، ومن أهمها إنقاذ القدس التي تجمع ولا تفرّق. إنّ هذه القوى مطالبة، بما لها من تأثير في الجماهير، بجعل هموم القدس حاضرة دائمة في أعمالها وفعاليتها وخطابها، وهي معنية بإرسال رسائل التضامن مع المقدسيين، ورسائل التحذير والغضب للاحتلال والحكومات المقصّرة.

